

كلمة السيد وزير العدل

بمناسبة اللقاء التواصلي المنظم بشراكة بين وزارة العدل

وهيئة المحامين بتطوان

حول موضوع:

"دور المحامي في منظومة

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب"

**الجمعة 13 نونبر 2020**

-المحكمة الابتدائية بتطوان-

## حضرات السيدات والسادة الأفاضل:

- السيد النقيب والسادة اعضاء مجلس هيئة المحامين بتطوان؛
- السيدات والسادة المحاميات والمحامون؛
- السيد ممثل وحدة معالجة المعلومات المالية؛
- السادة الخبراء؛
- السيدات والسادة ممثلو وسائل الإعلام الحاضرة؛

## أيها الحضور الكريم

أسست اتفاقية فيينا لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية الإطار القانوني الدولي المنظم لجريمة غسل الأموال، تضمنت هذه الاتفاقية المبادئ والأحكام العامة للتجريم والعقاب التي من خلالها توجه الدول لاعتماد منظومة قانونية وطنية ملائمة، هدفها قطع الطريق أمام المجرمين من الاستفادة من العائدات المالية للجريمة، ونصت اتفاقية باليرمو لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية على تعزيز التعاون الدولي لمنع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها بمزيد من الفعالية والحرمان من عائداتها المالية. وفي نفس السياق نصت اتفاقية ميريدا لمكافحة الفساد على تجريم العائدات المالية الناتجة عن الفساد.

وأسست مجموعة العمل المالي المرجع الأساسي للتشريعات الوطنية في مكافحة طرق وأساليب غسل الأموال وتمويل الإرهاب. حيث عملت على وضع إطار عمل شامل ومتسق من التدابير التي ينبغي على الدول تطبيقها في هذا الشأن .

كما تم التأكيد في تصدير دستور المملكة لسنة 2011 على جعل الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب تسمو على التشريعات الوطنية والعمل على ملاءمة هذه التشريعات مع ما تتطلبه تلك المصادقة.

وإن هذا المبدأ الدستوري يعتبر تعبيرا واضحا عن الإرادة الراسخة للمملكة المغربية لدعم الجهود الدولية خاصة في مجال محاربة الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها واحترام التزاماتها الدولية في هذا المجال.

تأكيدا للمبدأ الدستوري المذكور بادرت المملكة إلى اتخاذ عدت تدابير التشريعية والمؤسسية لتطبيق جرمي غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وحرصت على تطوير هذه التدابير وملاءمتها مع كل مستجد في حينه، كما حرصت على التفاعل مع الملاحظات والتوصيات المقدمة مع الهيئات الدولية والمنظومة الوطنية.

وبالنظر إلى التزامات المغرب الدولية فيما يخص مكافحة جرمي غسل الأموال وتمويل الإرهاب اللتين تكتسيان طبيعة خاصة تتسم بالخطورة والتعقيد تختلف عن باقي الجرائم الأخرى، تحتاج سياسة مكافحتها والوقاية منها نهجا خاصا تمتاز فيه الأدوات القانونية والأدوات المؤسسية وتتكامل فيه المقاربات الجزرية مع المقاربات الوقائية، وتتناسق فيه تدابير كافة الجهات المتدخلة (تشريعية، قضائية، أمنية، مالية...). فإن المحامي مطالب أكثر من أي وقت مضى بالانخراط في منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والوفاء بالتزاماته القانونية في هذا المجال باعتباره عضوا أساسيا في منظومة العدالة وإرساء دعائم دولة الحق والقانون.

وكما هو معلوم، فإن المملكة المغربية خضعت للجولة الأولى من التقييم المتبادل سنة 2007 في الوقت الذي لم تكن تتوفر فيه بعد على قانون لمكافحة غسل الأموال ولم تكن قد أنشئت بعد وحدة معالجة المعلومات المالية.

وفي سنة 2017 عرفت بلادنا الجولة الثانية للتقييم المتبادل لمنظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب امتدت إلى ما يناهز سنة ونصف حيث تمت مناقشة تقرير التقييم المتبادل الخاص بالمملكة المغربية، ويمكن القول بأن أهم

خلاصات واستنتاجات ونتائج تقرير التقييم المتبادل تبرز التطور الملحوظ الذي عرفته هذه المنظومة بين الجولة الأولى والثانية، وإن كانت لا تخلو من بعض الملاحظات السلبية التي خصت القطاع غير المالي ومدى انخراط المهن القانونية والقضائية في المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، رغم ما تمثله من درجات خطورة مرتفعة حسب ما أكده التقييم الوطني للمخاطر انطلاقاً من عدة مؤشرات، حيث لم يتعد عدد التصاريح بالاشتباه المحالة على الوحدة من طرف المحامين 8 تصاريح مقابل العدد الضخم لتصاريح الاشتباه المقدمة من طرف القطاع المالي ممثلاً في البنوك وأسواق الرساميل ومكاتب الصرف، مما يجعل نقاط القصور مرتكزة على القطاع غير المالي الذي لم يتقيد بمتطلبات اليقظة وتفعيل آلية المراقبة الداخلية وإطلاع الوحدة وجهات الإشراف والمراقبة بالمعلومات الضرورية، الشيء الذي انعكس سلباً على الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة جميع أشكال الجريمة المالية المنظمة.

#### حضرات السيدات والسادة الأفاضل،

يأتي هذا اللقاء التواصلي المنظم بشراكة بين وزارة العدل وهيئة المحامين بتطوان حول موضوع "دور المحامي في منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب"، في سياق سلسلة اللقاءات التواصلية التي تنظمها وزارة العدل مع مختلف هيئات المحامين بالمغرب تنفيذا لتوصيات اللقاء الوطني الذي نظّمته هذه الوزارة حول نفس الموضوع بحضور السيد رئيس جمعية هيئات المحامين بالمغرب والسادة النقباء بتاريخ 14 يوليوز من هذه السنة بمقر وزارة العدل، والذي تم التأكيد في توصياته الختامية على ضرورة الانخراط التام والمسؤول لجميع هيئات المحامين في منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وعلى التزام الوزارة بعقد لقاءات تواصلية مع كافة هيئات المحامين للتحسيس بأهمية الموضوع والتعريف بأحكامه وكيفيات تنزيل الالتزامات الناتجة عنه استجابة لملاحظات خبراء مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، خاصة تلك المتعلقة بإدماج المهن غير المالية ضمن منظومة مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما فيها المهن القانونية والقضائية.

وبهذه المناسبة، أود أن أشكر السيد نقيب هيئة المحامين بتطوان وكافة أعضاء مجلسها الموقرين ومن خلالهم محامي ومحاميات هيئة تطوان على مبادرة طلب

استضافة هذه المحطة من اللقاءات التواصلية بعد عدة محطات التي تم تنظيمها مع مختلف هيئات المحامين بربروع المملكة كان اخرها محطة العيون بأقاليمنا الجنوبية العزيزة خلال الأسبوع المنصرم رغم الصعوبات التي تفرضها الظرفية الوبائية العصبية التي تمر بها بلادنا، شاكررا لهم حسن التجاوب والتعاون الدائم، الذي ما فتئ يعبرون عنه في كل مناسبة بحس عال من المسؤولية.

### حضرات السيدات والسادة الأفاضل،

تعتبر مهنة المحاماة من المهن التي تقدم خدمة إنسانية عظيمة للمجتمع قبل أي شيء آخر، فهي تساعد على حفظ الحقوق وتوثيقها لأصحابها، وتساعد أيضا في إرجاع تلك الحقوق لأهلها. ومهنة المحاماة رسالة نبيلة لكونها تساهم في الوصول للحكم العادل في الخصومات، ومن أهم قواعد أخلاقيات المحامي هي أخلاقية النزاهة والأمانة الواجبة عليه تجاه الزبون لكن دور المحامي لا يقتصر على إسداء الخدمات القانونية والإحاطة بالمتقاضين، بل هو فاعل في مجتمعه ويسعى إلى رقيه وازدهاره من خلال المساهمة في تحقيق العدالة. فالمحاماة تعد أحد الركائز الأساسية التي تركز عليها، ولكون المحامي يعمل في رسالة العدالة السامية فإنه يجب عليه أن يتحلى بأعلى درجات النزاهة والأمانة، والابتعاد عن كل ما من شأنه إثارة الشبهات حوله حتى يبقى بعيدا عنها. كما أن من أهم تلك الأخلاقيات، الاستقلالية التامة للمحامي تجاه الجميع، فيجب أن يكون مستقلا تجاه الزبون واتجاه الخصم أيضا، وهذه الأخلاقية مرتبطة بأخلاقية أخرى لا تقل أهمية كالمواطنة والقيم الإنسانية.

فرسالة المحاماة في المجتمعات المعاصرة شهدت تطورا حقيقيا في الأداء والأهداف، فبعد أن كان دور هذه الرسالة قديما يتمثل في الوصول إلى إظهار الحق بين المتقاضين بالدفاع عن المواقف في الخصومة القضائية، أصبحت اليوم ذات أبعاد أكثر اتساعا وشمولية بحيث تجاوزت ساحة القضاء إلى رحاب المجتمع والدفاع عن الحريات الاجتماعية في المحافل الدولية، وهو ما اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومنع المجرمين المنعقد في هافانا سنة 1990 المتعلق بالمبادئ الأساسية بشأن دور المحامي، حيث نص على أن: " للرابطات المهنية دور حيوي في إعلاء معايير المهنة وآدابها وحماية أعضائها من الملاحقة القضائية والقيود والانتهاكات التي لا موجب لها، وفي توفير

الخدمات القانونية لكل من يحتاج إليها، والتعاون مع المؤسسات الحكومية وغيرها و تعزيز أهداف العدالة والمصلحة العامة". كما أن المحكمة الأوربية

لحقوق الانسان أكدت في قرار لها صادر سنة 2012 على ضرورة تفعيل دور المحامي في منظومة مكافحة غسل وتمويل الإرهاب، وأن التصريح بالاشتباه لا يشكل خرقا لمبدأ السر المهني للمحامي مادام الأمر لا يتعلق باختصاصاته المرتبطة بالترافع أمام المحاكم ومباشرة المساطر والاجراءات القضائية.

### أيها السيدات والسادة،

انطلاقا من كون وزارة العدل جهة إشراف على بعض الجهات الخاضعة في شخص المهن القانونية والقضائية، واعتبارا إلى كون المملكة المغربية تخضع حاليا للملاحظة والمتابعة من قبل مجموعة العمل المالي الدولية، فقد أصبح من الضروري والملح تظافر جهود مختلف المهن المالية وغير المالية، وذلك من خلال تفعيل الالتزامات المفروضة قانونا على المهن القانونية والقضائية كواجب الالتزام باليقظة والتصريح بالاشتباه والمراقبة الداخلية وفق ما تنص عليه مقتضيات القانون المتعلق بمكافحة غسل الأموال.

وباعتبار المحاماة محورا أساسيا في المنظومة القضائية، لكونها من المهن القانونية والقضائية التي تزاوّل في إطار مساعدي القضاء مجموعة متنشعبة من المهام، فإنها تشكل درجة خطورة مرتفعة حسب ما أكده تقرير التقييم الوطني للمخاطر بناء على مجموعة من المؤشرات سيتم توضيحها أثناء تقديم نتائج تقرير التقييم الوطني.

في هذا السياق لا بد من التأكيد على أن الالتزامات المفروضة بمقتضى القانون 05/43 المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب هي التزامات مقررة مند سنة 2007، كما أنها التزامات محددة في الشق المتعلق بإبرام وتوثيق عقود الشراء والبيع العقارات أو المقاولات التجارية وليس تلك المتعلقة بحقوق الدفاع والمرافعة ومباشرة المساطر القضائية.

لذلك يأتي تنظيم هذا اليوم التواصلي الذي يروم إلى التعريف بالمقتضيات القانونية المتعلقة بمجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لاسيما منها الالتزامات المفروضة على الأشخاص الخاضعة بمقتضى هذا القانون لفائدة السادة المحامين، أملا أن يشكل هذا اللقاء فرصة للتنسيق والتشاور البناء بين هذه

الوزارة ووحدة معالجة المعلومات المالية وهيئات المحامين بهدف وضع تصور للتنزيل الأمثل للمقتضيات القانونية الوطنية والدولية المؤطرة للموضوع، وكذا تفعيل دور المحامي في مكافحة جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتفادي الملاحظات السلبية المسجلة في هذا الإطار خاصة على مستوى التصاريح بالاشتباه حسب ما تؤكد المعطيات الإحصائية المسجلة لدى وحدة معالجة المعلومات المالية مقارنة مع باقي الأشخاص الخاضعين خاصة المهن المالية.

### حضرات السيدات والسادة الأفاضل،

لي اليقين أن السادة المحامين الأفاضل سيحرصون على التنزيل الأمثل للالتزامات المفروضة وعيا منهم بأهمية الموضوع وتداعياته على الالتزامات الدولية لبلدنا وآثار ذلك على اقتصادها الوطني، كما سبق أن عودونا في مناسبات متعددة على مواقفهم المشرفة انتصارا لسيادة القانون.

وبقدر يقيني بحرص السيدات والسادة المحامين على تنفيذ القانون والسهر على سيادته، بقدر استشعاري بالحاجة الضرورية للتنسيق والتعاون الدائم وتقديم المساعدة التقنية لتنزيل الأمثل للالتزامات المفروضة.

وفي هذا الإطار تحرص وزارة العدل بتنسيق مع وحدة معالجة المعلومات المالية على برمجة لقاءات تواصلية مع السادة المحامين للتعريف بالالتزامات المفروضة وكيفيات التنزيل الأمثل لها، مع توفير دلائل علمية مبسطة لفائدتهم.

وفي الأخير، لا يسعني إلا التنويه بالمجهودات التي قام بها فريق العمل الوطني تحت إشراف رئيس وحدة معالجة المعلومات المالية بمناسبة مناقشة تقرير التقييم المتبادل للمنظومة القانونية الوطنية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتوضيح الملف المغربي وتقوية جوانبه الإيجابية وكسب فرصة أخرى لتثمين الجهود المبذولة وتدارك أوجه القصور.

كما نجدد الشكر والترحاب لهيئة المحامين بتطوان على الاستجابة للدعوة وعلى تفاعلهم الإيجابي الدائم والمستمر وعلى الروح الإيجابية التي يعبرون عنها في كل مناسبة بحس عال من المسؤولية ورقى في الحوار والنقاش.

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.**